

إفريقيا

القارة الأكثر فسادا في العالم بخسائر 150 مليار دولار سنويا

الضعف، الفقر، وفقدان الإرادة السياسية تلك هي مقومات تفشي وانتشار الفساد في القارة السمراء التي تقدر ثرواتها الكامنة بأكثر من 1,7 تريليون دولار في قطاعات مثل الزراعة والسياحة والمياه، خاصة في ظل امتلاكها لخزونات ضخمة قابلة للاستخراج من النفط الخام والغاز والفضم واليورانيوم تتراوح قيمتها من 13 إلى 14,5 تريليون دولار.

زينب مكي

وفي هذا الصدد، أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، أن التنمية في إفريقيا يواجهها العديد من التحديات منها نقص البنية التحتية، عدم الاستقرار السياسي، والفساد، مشيرة إلى أن الفساد الذي يكلف إفريقيا نحو 150 مليار دولار سنويا "يبعد الاستثمار ويخنق الابتكار ويبطئ التجارة".

وانتقدت الوزيرة الأمريكية خلال مشاركتها في المنتدى السنوي للتجارة الأمريكية مع إفريقيا ارتفاع التعريفات الجمركية وفساد مسؤولي الحدود والبيروقراطية التي تعرقل التجارة البينية داخل إفريقيا وتكبح التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الفساد الناعم

وعلى صعيد متصل حذر تقرير للبنك الدولي من أن ما يسمى "الفساد الناعم" يمكن أن ترتب عليه أضرار على النمو الاقتصادي العام والتنمية في البلدان الإفريقية بالقدر الذي يتسبب فيه الفساد الكبير وفضائح الرشوة التي تلقى اهتماما واسع النطاق وتغطية صحفية مثيرة في وسائل الإعلام. ويعرّف البنك الدولي في تقريره الذي صدر بعنوان "مؤشرات التنمية في إفريقيا لعام 2010، الفساد الناعم" على أنه فشل الموظفين الرسميين في تسليم السلع أو الخدمات التي تدفع تكاليفها الحكومات.

ويزعم التقرير أن الفساد الناعم أو المستتر متفش على نطاق واسع في جميع أنحاء إفريقيا ويؤثر سلبا على الفقراء في إفريقيا على المدى الطويل.

فساد أشد سوادا من القارة

كما أصدر مركز "النزاهة المالية العالمية" الأمريكي في أبريل / نيسان الماضي تقريرا خاصا حول تهريب الثروات من القارة الإفريقية على مدى 38 عاما، واحتلت نيجيريا المرتبة الأولى بـ 89,5 مليار دولار، ومصر بـ 70,5 مليار دولار، والجزائر في المرتبة الثالثة بـ 26,137 مليار دولار من حيث حجم الأموال المهربة.

ورجح التقرير أن يكون حجم الأموال المهربة من إفريقيا بطرق غير مشروعة قد بلغ 1,8 تريليون دولار، والتي تفوق حجم المساعدات المالية المرصودة لتنمية القارة السمراء وتخفيف حدة الفقر والجوع والأوبئة، وتفوق أيضا حجم مديونية القارة. وأشار التقرير إلى فساد أشد سوادا من القارة ووضعيتها على جميع الأصعدة، يشير إلى أن الفرد الواحد في إفريقيا يفقد سنويا قرابة 989 دولار أمريكي منذ سنة 1970، وأن الأموال المهربة في 2008 زادت عن الناتج الكلي للقارة بـ 7%. واستنادا إلى التقرير ذاته فقد بلغ حجم الأموال المهربة إلى الخارج 2% من الناتج الكلي الإفريقي في العام 1970، وبلغ في العام 1987 أكثر من 11%. وتراجع في تسعينات القرن الماضي إلى 4%، ليرتفع في العام 2007 إلى 8%.

القارة الأكثر فسادا

أشار مسح لمنظمة الشفافية الدولية إلى أن إفريقيا هي القارة الأكثر فسادا في العالم وأن دولة تشاد تعتبر أكثر الدول فسادا في القارة والعالم وتلتها في الترتيب نيجيريا وغينيا الاستوائية وساحل العاج. وقالت المنظمة انه من بين 44 دولة أفريقية شملها مسح "مؤشر تصورات الفساد" لعام 2005 حصلت 31 دولة على أقل من ثلاث درجات من عشر "مما يدل على استشراء الفساد".

وأضافت "إفريقيا هي القارة ذات المتوسط الأدنى على المؤشر" مؤكدة بذلك صحة التصور الشائع على نطاق واسع بأن أفقر قارة في العالم هي أيضا أكثرها فسادا.

وكانت بوتسوانا هي الدولة الأقل فسادا في القارة حيث سجلت 5,9، وتبعها تونس وجنوب أفريقيا وناميبيا وموريشيوس.

وجدير بالذكر أن مؤشر المنظمة يحظى بمتابعة وثيقة من المجتمع الدولي الذي يزداد نفاد صبره لترشيده الحكم وتقليص الفساد في إفريقيا مقابل المعونات وتخفيف الديون.

الأموال المهربة

وعلى الصعيد نفسه، ذكر تقرير أممي أن رؤوس الأموال المهربة من الدول الإفريقية خلال الثلاثين عاما الماضية بلغت 400 مليار دولار، وهي بذلك تساوي نحو ضعفي ديون القارة السمراء البالغة 215 مليار دولار.

وأوضح صامويل غايبي وهو خبير في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "اونكتاد" خلال عرضه للتقرير السنوي للاونكتاد حول التنمية الاقتصادية في إفريقيا، أن قيمة رؤوس الأموال المهربة بين عامي 1991 و2004 بلغت 13 مليار دولار سنويا، مشكلة بذلك نسبة توازي 7,6% من إجمالي الناتج الداخلي السنوي للقارة السمراء،

مشيرا أن عام 2003 وحده، بلغت قيمة رؤوس الأموال التي غادرت أفريقيا ثلاثين مليار دولار.

مهمة أفريقية "بحثة"

ومن جانبه طالب البنك الأفريقي

للتنمية القارة السمراء بمكافحة الفساد، مؤكدا أنه لا يمكن توجيه أصابع الاتهام إلى الدول الغنية لتقدمها معونات غير كافية إن كانت أفريقيا فشلت في مكافحة الفساد.

وقال رئيس البنك دونالد كاييروكا إن على المسؤولين في أفريقيا تحسين الحكم الرشيد إذا أرادوا أن يفي أعضاء مجموعة الدول الثماني بالوعود التي قطعوها خلال قمة عقدت في "جلينجلز" باسكتلندا بزيادة المساعدات.

وأضاف أن الفساد استشرى في أفريقيا وأن مكافحة الفساد لا يمكن أن يقوم بها أحد نيابة عن الأفارقة، بل يجب أن يقوم بها الأفارقة بأنفسهم.

وكان أعضاء مجموعة الثماني قد تعهدوا في "جلينجلز" بزيادة المساعدات لأفريقيا إلى أكثر من الضعف بحلول عام 2010، ووعدوا بالعمل على



وقف الدعم للصادرات الزراعية الذي يقوض المنتجات الزراعية الأفريقية.

خطة الاتحاد الإفريقي

وضع الاتحاد الأفريقي خطة لمكافحة الفساد مؤكدا أنه أكثر ما يضر أشد الدول الإفريقية فقرا، موضحا أنه يتراوح ما بين تهريب زجاجة مشروبات كحولية بغية عدم دفع الرسوم الجمركية المترتبة عليها وما بين الرؤساء ونوابهم الذين يعيشون بمستويات معيشية عالية لا تتناسب مع ما يعلنونه من دخل.

وتؤكد دراسة صادرة عن الاتحاد إن ما يرتب على الفساد من خسائر يزيد أسعار السلع بمعدل 20%، ويعطل الاستثمارات، ويعرقل التنمية، وإن معظم الخسائر يتكبدها الفقراء.

من بين هذه الحلول أن يصرح المسؤولون عن ممتلكاتهم قبل أن يتسلموا مناصبهم، وأن تتمتع السلطات بالقدرة القانونية على الكشف عن الحسابات المصرفية للمسؤولين، وأن تصدر ممتلكات المسؤولين الذين ثبت تورطهم بالفساد.

أهداف الألفية لعام 2015 ليست كل شيء

ويبقى الطريق طويلا

انه رغم تمكنهم من حصر ذلك إلى حد ما، إلا أنهم لن يحصدوا أية منافع بسبب التمييز، ومن المهم للغاية معالجة مسألة المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية"، وعلى الصعيد نفسه أشار مدير "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" راجيف شاه، أن هناك من العقبات ما يعيق تلبية هذه الأهداف، منها الصعوبة في الوصول إلى الكثير من فقراء العالم من يقيمون في مناطق نزاعات أو يواجهون تمييزا دينيا واجتماعيا، إذ زاد عدد السكان الذين يعيشون في ظروف فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء إلى 400 مليون نسمة منذ العام 1990.

ولهذا تسعى كافة الدول المانحة إلى وضع الإستراتيجيات التي تمكنها من الوفاء بأهداف الأمم المتحدة الإنمائية، وفي هذا الصدد، رأى مسؤول أممي بارز أن التجارة والدخول إلى الأسواق أكثر أهمية من المساعدات التي تقدمها الدول المانحة لنظرائها من الدول النامية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

وفي نفس الصدد، ووفقا لما أوردته "نشرة واشنطن"، تختبر الولايات المتحدة إستراتيجية جديدة للوفاء بأهداف الأمم المتحدة الإنمائية، التي رسمها 189 زعيما عالميا عام 2000، بتقليص الفقر والمرض وعدم المساواة بين الجنسين بحلول عام 2015، مجددة دعوتها للجهات المانحة والدول المستفيدة من المعونات، من خلال القمة المرتقبة في نيويورك، بأن تؤكد أن مواردها الموجهة للتنمية ستدار بصورة تتسم بالشفافية.

الدول، ما زال الفقر موجودا في الأقليات العرقية؛ فالنموذج الاقتصادي المستخدم من قبل هذه الدول لا يساعد على خفض الفقر، ربما إنه غير قابل للتطبيق في باقي أنحاء الدولة، ما يعنى أنه بحاجة إلى إعادة تصميم النموذج".

الرعاية الصحية

وأضاف أن منطقة آسيا - الباسيفيك قد شهدت نموا بالفعل، مشيرا إلى انه يتعين على تلك الدول التركيز على أجزاء أخرى في الأجندة بشأن الأمن الاجتماعي، مضيفا أن هناك 20% من الناس فقط في قارة آسيا لديهم التأمين الصحي، و20% منهم يتمتعون بنوع من أنواع معاشات التقاعد، وأن الحماية الاجتماعية في آسيا متخلفة كثيرا عن مناطق أخرى، وهذا مشابه لما يجرى بشأن الدخل، وذكر أن هناك الكثير من المشكلات في المنطقة مثل الكوارث الطبيعية والفيضانات والأوبئة ومرض سارس وفيرس "إنش 1 أن 1" وما إلى ذلك.

وأوضح "مع أنهم قد خرجوا من دائرة الفقر، إلا أنه يجب حمايتهم من تأثير الكوارث الطبيعية، فما أن يتعرضوا للكوارث، سيعودون ثانية إلى دائرة الفقر، حيث لا توجد شبكة أو نظام أمان" مشيرا إلى أنه من المهم أن تركز الدول على الصحة العامة، ولا يقتصر الأمر على توفير مراكز صحية أو مستشفيات.

واختتم تشيبر حديثه قائلا: أن التمييز بين الجنسين وانعدام العدالة الاجتماعية ما زال في بعض أجزاء آسيا، مشيرا إلى أن "نظام الطبقات الاجتماعية ما زال موجودا هناك. وقال

لا شك أن تخفيض نسبة الفقر حول العالم هو أهم الأهداف الإنمائية للألفية وفي الوقت الذي تراجعت فيه نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع منذ تبيته - أهداف الألفية - في عام 2000 من 42% إلى 25، يبدو أنه في المتناول تحقيق هدف خفض عدد الفقراء بواقع النصف في غضون الخمس سنوات المتبقية، إلا أن

مسؤولا أمميا بارزا أكد أن الأهداف الإنمائية للألفية يجب ألا تكون الهدف النهائي للدول النامية، موضحا أن الطريق ما زال أمامها طويلا لتوفير حياة لائقة لمواطنيها.

وقال إجاب تشيبر، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومدير المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بمنطقة آسيا - الباسيفيك، في حوار مع وكالة الأنباء الصينية "شينخوا"، "بيد انه بعد تحقيق الأهداف سيكون من السهل كثيرا استكمال باقي المهمة".

وضرب المسؤول الأممي المثل، بالهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2015، قائلا "هذا لا يعنى أن الفقر سيوزل، وإنما يعنى انه بحلول ذلك العام، سيكون الكأس نصفه ممتلئ، ما يعنى إن مهمتنا لم تنجز".

وأضاف إذا أنجزنا الأهداف بحلول 2015 ... أقول أن 90% تقريبا من الوظائف سيتم إنجازها عندما نتمكن من استكمال نسبة الـ 50%، أما النصف الآخر سيكون أكثر سهولة لأنك تعرف بالفعل ماذا تفعل".

وقال تشيبر في بعض الحالات، ربما يكون الأمر أكثر صعوبة فعلى سبيل المثال، في بعض